مركز ماري للأبحاث والدراسات
MARI CENTER FOR RESEARCH & STUDIES

شبكة وصل
Wasl Network

تجارب المشاركة السياسية في الشمال السوري

العملية الانتخابية في بلدة تلعار أنموذجاً

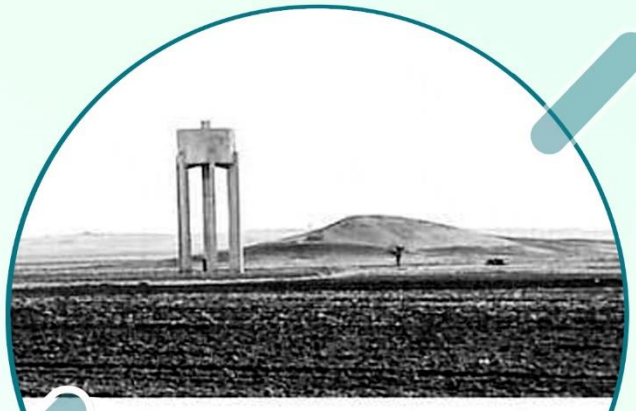

بلدة تلعار
Tel - ar

إعداد مركز ماري للأبحاث والدراسات

تشرين الثاني - 2020

تجارب المشاركة السياسية عبر الانتخابات في الشمال السوري

العملية الانتخابية في بلدة تلعار أنموذجاً

أيلول- تشرين الأول/ 2020

مقدمة:

تشكل الانتخابات بشكل عام أحد أوجه المشاركة السياسية لمجموع المواطنين في الحياة السياسية في بلدانهم، وبالرغم من عدم اقتصار المشاركة السياسية على العملية الانتخابية فإن ممارسة الانتخاب والترشح - وفق معايير معتبرة - للمسؤوليات الرسمية أو التمثيلية تشكل وجهاً مؤثراً ذا دلالة على طبيعة المشاركة السياسية ومساراتها.

وبالرغم من حداثة مفهوم الانتخاب أو الاقتراع بشكله الحالي والذي يعود لأواخر القرن التاسع عشر، إلا أن مفهوم الاختيار الحر لمجموع المواطنين لمن يحكمهم يعد مفهوماً أساسياً من مفاهيم الفكر السياسي. فعلى سبيل المثال أوردت العديد من الأدبيات التي تتناول النظريات السياسية في الاسلام بأن الحاكم لا يتم تنصيبه إلا بإحدى الطريقتين (النص أو الاختيار)، وبينما ذهب الفكر السياسي الشيعي إلا تبني مفهوم النص أي أن الحاكم منصوص على تحديده بنص ديني؛ فقد ذهب الفكر السياسي السني إلى القول بأن أساس العلاقة بين الحاكم والمحكوم هي علاقة (اختيار ورضى) وأن الاختيار الحر والرضى يعد المبدأ المؤسس لعلاقة الحاكم بالمحكوم[1].

كما وعبرت الأدبيات الغربية عن الانتخابات باعتبارها نصف الطريق الذي يمكن قطعه للانتقال من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي[2]. إذاً لا تشكل الانتخابات بحد ذاتها صورة التحول أو غايته وإنما هي خطوات على طريق اعادة اعتبار المواطن بوصفه صاحب الحق في اختيار من يمثله ومن يحكمه.

ولذلك، فقد احتلت مسألة الانتخابات مكان الصدارة في الأدبيات السياسية المؤسسة للفكر السياسي في القرن العشرين، باعتبارها الأداة التي تمكن المجتمع من اختيار من يمثله أو من يحكمه، وتم التوافق على معايير جوهرية تحاول أن تضمن عدم اساءة استخدام هذه الأداة الهامة. ومن هذه المعايير الرئيسية:

- نزاهة العملية: وتشمل الاجراءات الشفافة وعمليات المراقبة والمبادئ الارشادية ودورية العملية الانتخابية، والسلوكيات الأخلاقية.

- العملية العادلة: وتشمل الإطار القانوني للعملية (التشريعات، اللوائح والضوابط)، والإدارة المحايدة والمعتمدة على المساواة للعملية الانتخابية.

- الإطار المؤسساتي لنزاهة الانتخابات: ويشمل هيئة الانتخابات الإدارية والسياسية، والوكالات الرقابية.

تشكلت أولى المجالس المحلية في مناطق سيطرة الثوار السوريين منذ العام الثاني للثورة السورية ـــ في بعض الحالات لم تكن هذه المجالس تحمل ذات التسمية - كحالة مدنية هدفها إدارة وتقديم الخدمات لمجموع السكان في ظل غياب البنى الإدارية الكفيلة بذلك، ومع مرور الوقت

---

[1] للمزيد حول مسألة النص والاختيار راجع: محمد ضياء الدين الريس (1952): النظريات السياسية الاسلامية، مكتبة دار التراث، ط7، القاهرة، صـ 212-226.

[2] للمزيد حول اعتبار الانتخابات هي عملية قطع لنصف الطريق فقط نحو التحول باتجاه النظام الديمقراطي راجع على سبيل المثال:
Schmitter, P. C., & Karl, T. L. (1991). What democracy is... and is not. Journal of Democracy, 2(3), summer, 1991.
Karl, T. L. (1990)" Dilemmas of democratization in Latin America. Comparative Politics, 23(1), Oct.

أصـــبحت المجالس المحلية بنى إدارية وتمثيلية إلى حدٍ ما. وحاولت هذه المجالس تقديم نفســـها وتعزيز شرعية تمثيلها عبر طريقين، الأول تقديم الخدمات والثاني محاولة الوصـول إلى شرعية التمثيل. وفي سـبيل ذلك تعددت تجارب ومقاربات محاولة الوصـــول إلى الشـرعية التمثيلية عبر أشـكالٍ متعددة من صـيغ الانتخابات أو عمليات الاختيار لأعضـاء هذه المجالس. ففي عام 2017 مثلاً تم اختيار مجلس مدينة ادلب الأول، عبر عملية انتخابية (هيئة ناخبة) وفق معايير توافق عليها المشـــاركون في العملية. كما تمت عمليات مشـــابهة في عدد من المجالس المحلية الأخرى، سواء على مستوى المدن الكبرى أم على مستوى البلدات والقرى.

وبالرغم من تعدد تجارب "الانتخاب" وتعدد المعايير التي تمت وفقها في الســـابق إلا أن وجود هذه العملية بحد ذاته، كممارسة متكررة أو كمحاولة لإضفاء الشرعية التمثيلية، تعتبر أمراً جيداً وإن كانت قد تمت بصورة غير دورية، ووفق معايير غير موحدة وفي مناطق متفرقة.

تشـــكل اذاً الانتخابات غير الدورية أحد مظاهر التأرجح في الطريق نحو المشـــاركة السياسية، على اعتبار أن الانتخابات هي أحد أوجه المشاركة السياسية، ولا يعني ذلك بالضرورة حسـب المعايير السـياسـية أن حصـول الانتخابات بحد ذاتها هو مظهر كامل ومتكامل للمشـاركة السياسية والنظام السياسي العادل والصالح، وإنما هي (الانتخابات) كأحد المظاهر والملامح التي يمكن أن تؤسس للمشاركة السياسية أو التحول باتجاه النظام السياسي ذي المعايير الديمقراطية.

حتى تكون الانتخابات ذات معنى يجب أن يتوافر مستوى معين من التنظيم السياسي، وفي الهيئات المنظمة للعملية الانتخابية. فالمعضـــلة الحقيقية هي تمكّن المنتخبين من الحكم أو الإدارة؛ ومن جهة أخرى دورية العملية الانتخابية بحيث تؤدي هذه الدورية إلى إيجاد نظامٍ عامٍ شرعي.

ففي الشـق الأول المتعلق بمسـتوى التنظيم السـياسـي والمؤسـساتية السـياسـية والتي تعرف بأنها "العملية التي تكتسب بها التنظيمات والاجراءات الحتمية والثبات"[1].

وهنا يمكن تأكيد العلاقة بين ثبات دورية واجراءات العمليات الانتخابية للمجالس المحلية في الشمال السوري وأثر هذه الانتخابات في تحديد معايير شرعية وتمثيلية المؤسسة الناتجة عن هذه الانتخابات. فعلى مستوى الانتخابات بوصفها عملية اختيار سواء أتت عبر تصويت شعبي أو عبر أي شكل آخر من عمليات التصويت للاختيار فإن أثر هذه العملية يقاس بمدى دوريتها وثبات إجراءاتها وتحول هذه الاجراءات إلى معايير دائمة تراعي المعايير العالمية من جهة وتســـتجيب لحالة المجتمع ومتطلباته من جهة أخرى.

فمسـتوى المؤسـساتية السـياسـية وطبيعة المشـاركة السـياسـية ومسـتواها تشـكل الخطوط الأسـاسـية لبنية وطبيعة النظام السـياسـي أو الإداري الذي نحن بصـدده. وهنا يجب التأكيد على مستوى المؤسساتية السياسية والذي يمكن تعريفه بـــ " تكيف وتعقيد واستقلالية وتماسك تنظيمات المستوى المؤسساتي واجراءاته"، ويمكن شرح هذه المعايير الأربعة (التكيف ـــــــ التصلب)، (التعقيد ـــ البساطة)، (الاستقلالية ـــ التبعية)، (التماسك ـــ التفكك) وفق التالي:

- **التكيف:** كلما كان مســـتوى التكيف عالياً في تنظيمٍ أو اجراء كلما كان هذا التنظيم أو الاجراء على مسـتوى عالٍ من المؤسـسـاتية، ومع تناقص تكيفه وازدياد تصـلبه ينخفض مسـتواه المؤسـســاتي. ويجب التأكيد هنا على أن التكيف صـفة تنظيمية مكتسـبة أي أنها تزداد مع مرور الوقت ومع تزايد التحديات.

- **التعقيد:** كلما ازداد التنظيم تعقيداً كلما ارتفع مسـتواه المؤسـســاتي ويشـتمل التعقيد على مضـاعفة الوحدات التنظيمية الفرعية هرمياً ووظيفياً، فالأنظمة البسيطة والتقليدية غالباً ما ترتبك وتتفكك مع متطلبات التكيف.

[1] صموئيل هنتنغتون (1993): النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية عبود، دار الساقي، بيروت، ص21.

- **الاستقلالية:** وفي حالتنا هذه يمكن التعبير عن الاستقلالية في حالة الحكم المحلي بطبيعة العلاقات بين القوى الاجتماعية من جهة والتنظيمات السياسية من جهة أخرى. وعليه فإن هذه الصفة تعني تطوير التنظيمات والاجراءات التي ليست مجرد تعبيرات عن مصالح فئات اجتماعية معينة، فالتنظيم الذي يكون أداة لفئة اجتماعية يفقد الاستقلالية وبالتالي انخفاض درجة مؤسسيته.

- **التماسك:** كلما ازداد التماسك كلما ارتفع مستوى المؤسساتية وبالتالي فإن التنظيم الفاعل يتطلب كحدٍ أدنى قدراً من الاجماع كشرط مسبق لوحدة أية فئة اجتماعية، اجماعاً فعلياً في حدود وظائفية الجماعة والاجراءات للحد من الخلافات التي تبرز داخل التنظيم أو المؤسسة أو النظام.

ومن كل ذلك يمكن استنتاج أهمية العلاقة بين مؤسساتية المجالس المحلية من جهة والمشاركة السياسية في بناء هذه المجالس عبر أحد أدوات المشاركة السياسية المعبر عنها بالانتخابات.

فدورية الانتخابات وتكرار التجربة وتوافر البنية القانونية الثابتة والمستقرة واجراءات العملية الانتخابية وتمكين المنتخبين من الحكم أو إدارة هذه المجالس هي معايير أساسية تعبر عن أهمية العملية الانتخابية. أما عكس ذلك فقد يدل على محاولات أولية نحو الهدف المنشود.

إذاً، لا يعني اجراء الانتخابات والتصويت عبر الصناديق المغلقة شيئاً ذا قيمة أو أهمية إن لم يترافق بمجموعة من الاجراءات السابقة واللاحقة للعملية والتي تعطي الانتخابات قيمتها باعتبارها أحد أوجه المشاركة السياسية.

مشكلة البحث:

ترتبط المشاركة السياسية بالحرية الشخصية للمواطن، وسيادة قيم العدالة، واعتراف الحكام بحقوق المواطنين الدستورية والقانونية والتي تعطيهم الحق بالمشاركة في اتخاذ القرار على المستوى المحلي والعام، تعتبر المشاركة في الانتخابات من أقدم أشكال المشاركة السياسية وأكثرها شيوعاً، فقد مارستها جميع الأنظمة السياسية عبر التاريخ حتى لو اختلف في آلية تطبيقها، فهي تعبر عن قيام المواطن بالمفاضلة بين المتقدمين أو المرشحين للانتخابات العامة أو الدورية، وتحقق ممارسة الانتخابات تداولاً سلمياً للسلطة، وتضمن حصول النخب الحاكمة على تفويض شرعي من المواطنين بشكل دوري ومنتظم من خلال عملية انتخابية حرة وعادلة ونزيهة تضمنها سرية وشفافية تلك العملية الانتخابية. نظراً لأن تجربة المجالس المحلية في الشمال السوري ما زالت محدودة في اجراء الانتخابات، لذلك فإن إجراء الانتخابات ينبغي أن تتم وفق شروط محددة تسمح للمنتخبين من المشاركة في الإدارة وإيجاد نظام عام وشرعي، هذه الشروط هي: (1) قانونية إجراءات العملية الانتخابية؛ (2) الإجراءات الإدارية قبل وأثناء وبعد الانتخابات[1]؛ (3) حجم المشاركة في الانتخابات. وبناء على ذلك يمكن طرح مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية:

- هل تم اجراء الانتخابات في تلعار بشكل قانوني؟
- هل كانت الإجراءات الإدارية صحيحة في انتخابات تلعار؟
- هل كان مستوى المشاركة في انتخابات تلعار جيدا؟

أهداف البحث:

يسعى البحث بناء على تساؤلات البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

[1] مكتب المؤسسات الديموقراطية وحقوق الانسان / منظمة الأمن والتعاون الأوربي (2012): دليل مراقبة الانتخابات، ط6، وارسو، بولندا، ص: 48.

- معرفة وتحليل الإطار القانوني لعملية الانتخابية في تلعار.

- تقييم الإجراءات الإدارية للعملية الانتخابية في تلعار.

- قياس مستوى المشاركة في انتخابات تلعار.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من خلال الجوانب التالية:

- **الموضوعي**: تمثل المشاركة في العملية الانتخابية أبرز أهم جوانب المشاركة السياسية من قبل المواطنين، وبالتالي فإن تسليط الضوء على المشاركة في انتخابات المجالس المحلية في الشمال السوري سيزيد من كفاءة إدارة المجالس المحلية، وسيزيد من شرعيتها وموثوقيتها لدى المواطنين.

- **الزماني**: تأتي هذه العملية في ظل انخفاض ثقة المواطنين بالمجالس المحلية الحالية، مما ينعكس على فاعلية هذه المجالس في إدارة المجتمع في ظل غياب السلطات والمرجعيات المركزية لهذه المجالس.

فروض البحث:

بناء على أهداف البحث وتساؤلاته يمكن وضع الفروض التالية:

- تمت العملية الانتخابية في تلعار ضمن إطار قانوني سليم من حيث الشكل، ولكنها من حيث الجوهر لم تستوف الاجراءات القانونية الكاملة.

- لم تدر العملية الانتخابية في تلعار وفق إجراءات تنظيمية مستقرة ومتواترة الحدوث وإنما تمت وفق إجراءات تنظيمية مستمدة من الظرف المحيط بالعملية.

- بالرغم من المشاركة المقبولة إلا أن هذه المشاركة لم تكن بالحد المتوقع نظراً لظروف منها طبيعة المنطقة وكثافتها السكانية إضافة إلى غياب التوعية السياسية السابقة. ومع ذلك تشكل التجربة نواة يمكن البناء عليها مستقبلاً إن تم تدارك بعض الجوانب.

أسلوب البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي في تتبع الظاهرة، من خلال متابعة الاجراءات القانونية والإدارية وغيرها من الاجراءات فيما يخص الانتخابات التي جرت في تلعار.

كما تم تحليل الوثائق والقرارات التي صدرت عن الجهات المعنية بهذه الانتخابات وقياس هذه الإجراءات على أرض الواقع، مع المعايير العالمية للانتخابات.

محاور الورقة البحثية:

أولاً: تلعار جغرافيا وديموغرافياً.

خريطة لموقع البلدة

تتبع بلدة تلعار لناحية أخترين منطقة اعزاز، وتتضمن ثماني تجمعات سكانية جرى في ثلاث تجمعات سكانية منها هي تلعار شرقي غرور، و عويلين العملية الانتخابية.

يبلغ عدد سكانها وفق آخر احصاء رسمي جرى عام 2004 حوالي 1000 نسمة، ويصل عدد سكانها بحسب التقديرات الحالية إلى حوالي 8000 نسمة، ويشتمل التوزع العرقي في

المنطقة التي جرت بها الانتخابات على مكونين، المكون العربي والمكون التركماني. وقد تمكنت قوات الفصـــائل الثورية والجيش التركي من تحريرها من تنظيم الدولة "داعش" في أيلول عام 2016 عبر عملية درع الفرات العسكرية.

وقد جرت عملية ترميم المجلس المحلي فيها عبر الانتخابات في أيلول 2020 بعد مقتل نائب رئيس المجلس على يد مجهولين في آب 2020، وبعد شـــغور مقعدين آخرين من مقاعد المجلس المحلي.

شكلت الانتخابات الترميمية لمجلس تلعار والقرى التابعة لها تجربة من بين تجارب أخرى لعملية تشكيل واختيار المجالس المحلية في الشمال السوري عبر التوافقات أو الانتخابات الجزئية أو الترميمية. وقد حظيت هذه العملية في تلعار باهتمام وسائل الاعلام المحلية ومنظمات المجتمع المدني بالرغم من أنها كانت انتخابات ترميمية.

ثانياً: العملية الانتخابية ومجرياتها

- الجانب القانوني:

تمت عملية الانتخاب في بلدة تلعار وفق اللائحة التنفيذية للإدارة المحلية الصـــادرة عن الحكومة الســـورية المؤقتة، حيث تم مراجعة القرارات الخاصـــة بالعملية الانتخابية[1] في تلعار ومراجعة المواد ذات الصلة في اللوائح الناظمة للعملية الانتخابية في المجالس المحلية التالية:

- المادة 8 – الفقرة 2 من اللائحة التنفيذية للإدارة المحلية والتي تنص: "يعتبر الاقتراع الســـري والمتساوي أو التوافق هو الأساس الذي يعبر بموجبه أصحاب الإرادة للشخصية الاعتبارية عن إرادتهم".

- المادة 14 من اللائحة التنفيذية للإدارة المحلية والتي تنص على: "تتكون الهيئة الناخبة من جميع المواطنين المسجلين في قيود الأحوال المدنية للمجلس المحلي".

- المادة 15 الفقرة 3 من اللائحة التنفيذية للإدارة المحلية والتي تنص: "تتم العملية الانتخابية بحضور لجنة الطعون المشكلة من قبل وزارة الإدارة المحلية".

- المادة 15 الفقرة 4 من اللائحة التنفيذية للإدارة المحلية والتي تنص: "يؤدي أعضـــاء المجلس اليمين القانونية أمام وزير الإدارة المحلية".

- المادة 12 من النظام الداخلي لمجالس الوحدات الإدارية ومكاتبها التنفيذية والتي تنص: "تشـكل لجنة انتخابية ثلاثية بقرار من المكتب التنفيذي".

- المادة 15 من النظام الداخلي لمجالس الوحدات الإدارية ومكاتبها التنفيذية والتي تنص: "يكون الاقتراع والترشح شخصيا ولا تقبل الوكالة فيهما".

تبين من خلال المراجعة أن الإطار القانوني للعملية الانتخابية في بلدة تل عار صـــحيحة شـــكلاً. إلا أنها تفتقد إلى الإطار القانوني المؤســـس للعملية الانتخابية (قانون انتخابات) وأتت القرارات الخاصـــة بالترشـــح والانتخاب وتشـــكيل اللجان معتمدة على مراســـلات أو مقتضـــيات

[1] الملاحق.

المصـلحة العامة أو اللائحة التنفيذية للإدارة المحلية، ولم تؤسـس وفق قواعد قانونية ثابته للعملية الانتخابية، ولم تشارك السلطة القضائية بهذه العملية، واقتصر هذا الجانب على قرار صادر عن مجلس المحافظة بتشكيل لجنة طعون مكونة من محامين ولم ترد أية قرارات من وزارة الداخلية.

كما أن نسـبة المشـاركة وعدم مشـاركة إحدى عائلات (العائلة لا تعني الأسـرة وإنما تعني مجموعة أسر) البلدة تطرح تساؤلات حول طبيعة وأسباب امتناع هذه العائلة عن المشاركة رغم حصولها على البطاقات الانتخابية المخصصة للمشاركة في العملية.

- الجانب الإداري والتغطية الاعلامية:

توافرت في القرارات الادارية المتخذة من قبل رئيس مجلس المحافظة النواة الأولى لعملية إدارة الانتخابات وقد تضـمنت القرارات الإدارية المتخذة من قبل مجلس المحافظة سـلسـلة من الإجراءات، بـدأت بـالرد على طلـب المجلس المحلي في تلعـار رقم 56 بـالموافقـة على اجراء الانتخابات الترميمية، وما تلاه من قرارات كتشـكيل اللجان الانتخابية في مراكز الانتخابات، واعلان اسـماء المرشـحين وفتح باب الترشـح وتشـكيل لجنة الطعون، وغيرها من القرارات. وبالرغم من توافر الشـروط الأولية في هذه العملية الإدارية، فقد جاءت تلبية لحالة الأمر الواقع وليست وفق أسس واضحة ومستقرة، إذ لم يتح قانون الانتخابات فرصة الترشح لجميع القاطنين في البلدة "المهجرين" رغم سـكنهم في مناطق الانتخابات المختلفة، ورغم أنهم يشـكلون نسـبة كبيرة من القاطنين في تلك المناطق قد تصل إلى 30% حسب تقديرات مراقبي الانتخابات[1].

وبالرغم من التغطية الاعلامية المحلية الكثيفة نسبياً عبر وسائل الاعلام المحلية وشبكات التواصل الاجتماعي ومشاركة عدد من منصاتها في هذه التغطية، إلا أن هذه التغطية ركزت على اجراء العملية باعتبارها حدثاً فريداً ولم تركز على طبيعة العملية وشـروط الترشـح وكفاءة الخطوات التي تمت الانتخابات من خلالها، فقد لوحظ ضـعف الحملات الانتخابية للناخبين، إذ لم يلحظ في هذه الانتخابات تواصـل المرشـحين مع الناخبين عبر الحملات الانتخابية كما لم يقدم المرشـحون بياناً انتخابياً يتضـمن ما سـيقومون به في حال فوزهم، فأتت عملية الاقتراع وفق معطيات الثقة في الشـخص لا في برنامجه الانتخابي أو امكاناته، وبذلك فقد تم تغليب الصـورة الأولية للانتخاب القائم على القرابة أو المعرفة أو الثقة الشخصية.

بالنسـبة للشـكاوى لم تسـجل أي شـكوى على نتائج الانتخابات سـواء من قبل الناخبين أو المرشـحين، وليم يقدم أي طلب أو طعن للجنة الطعون المشـكلة من قبل مجلس محافظة حلب الحرة[2].

- المشاركة الشعبية:

أظهرت كثافة الترشح لشغل المقاعد الشاغرة في هذه الانتخابات رغبة نسبية في المشاركة في تحمل المسؤولية وتمثيل المجتمع المحلي في المجلس، إلا أن نسب المشاركة في الانتخابات لا تعكس مستوى جيداً من مستويات المشاركة السياسية في العملية، فعدد سكان البلدة حوالي 8000 نسمة ولم يتم توزيع سوى 852 بطاقة انتخابية، وفق الشروط التي حددتها اللجنة الانتخابية، ومن اللافت أن النسـاء في البلدة حصـلن على 467 بطاقة انتخابية في حين حصـل الذكور على 385 بطاقة، الأمر الذي يؤشر لمشاركة جيدة من قبل النساء في العملية الانتخابية. كما قد يرجع السبب

[1] الملاحق.
[2] الملاحق.

في غلبة نسبة النساء على الذكور إلى هجرة الذكور بحثاً عن العمل سواء إلى خارج سورية أو إلى التجمعات السكانية الكبيرة في الشمال السوري.

كما يتواجد في البلدة عددٌ كبير نسبياً من المهجرين والنازحين من المناطق السورية الأخرى بسبب الحرب، ولم يلحظ مشاركة هذه الفئة في الانتخابات رغم مشاركة بعضهم كموظفين في المجلس المحلي.

كما أن نسبة المشاركة لمن وزعت لهم البطاقات الانتخابية شكلت حالة لافتة وتعد نسبة جيدة بمقاييس الانتخابات (كنسبة من عدد من حصل على بطاقة انتخابية)، فقد أدلى بصوته في العملية 690 ناخباً كانت نسبة مشاركة النساء الفعلية في هذه العملية ملحوظة إذ اقترعت 397 امرأة مقابل 293 رجل.

ورغم طبيعة البلدة الريفية فقد أتت المشاركة في العملية الانتخابية في تجمع القرى المذكور وفق التالي:

- تجمع غرور 402 مقترع، 246 نساء، 156 رجال.
- تجمع تلعار شرقي 220 مقترع، 113 نساء، 107 رجال.
- عويلين 68 مقترع، 38 نساء، 30 رجال.

- اللجان الانتخابية والمرشحين:

تم تشكيل أربع لجان انتخابية لكل دائرة انتخابية وفق قرار اللجنة الانتخابية رقم /5/ تاريخ **28** / 9 / 2020[1].

وقد ترشح لشغل المقاعد الثلاثة الشاغرة عشرة مرشحين، على الشكل التالي: (5 مرشحين لدائرة غرور، ثلاثة مرشحين لدائرة عويلين، 2 مرشح عن دائرة تلعار شرقي).

وقد اشترط قرار رئيس مجلس محافظة حلب الحرة رقم 27 بتاريخ 12-9-2020 الشروط الواجب توافراها في المرشح وفق الآتي:

- أن يكون قد أتم الثامنة عشرة ومتمتعاً بالأهلية القانونية.
- غير محكوم بجناية أو جنحة شائنة.
- أن يكون من أهالي الدائرة وفق السجل المدني.

ولم يتطرق القرار إلى المستوى العلمي المطلوب في المرشح، وهذا الأمر قد يشكل علامة استفهام حول طبيعة المستوى التعليمي في البلدة، أو هجرة الكفاءات العلمية وخريجي الجامعات إلى مناطق أخرى.

- الهيئات المشاركة في إدارة الانتخابات:

اشتركت شبكة وصل بالإشراف على الانتخابات بالتشارك مع مجلس محافظة حلب الحرة، حيث ضمت شبكة وصل كل من (هوز، آفاق، سوريانا، ملتقى جرابلس، فريق خطى الأمل، وحدة تمكين المرأة).

- الموارد البشرية:

تم تشكيل فريق من المراقبين على الانتخابات مكون من /10/ أشخاص، وتم تدريبهم من قبل وحدة دعم المجالس المحلية (لاكو)، حيث تم تزويدهم بالنماذج الخاصة بمعايير التقييم والمراقبة وتدريبهم على كيفية القيام بعملية المراقبة.

[1] الملاحق.

- تصميم بطاقات الاقتراع:

بطاقات الاقتراع مصـــممة من قبل اللجنة الانتخابية في مجلس محافظة حلب الحرة وفق المعايير المعتمدة، بعد أن تم الاطلاع على تصـميم البطاقات تبين أنها واضـحة وسـهلة الاسـتخدام ويمكن استخدامها لغرض الانتخاب فقط.

- توعية الناخبين:

قام فريق شبكة وصل بإقامة عدة جلسات توعية للناخبين والمرشحين حول آلية الانتخاب والدوائر الانتخابية وأماكنها، وكيفية تقديم الاعتراضـات والطعون أثناء الانتخابات وبعد صـدور النتائج، وقد اشـتملت هذه الجلسـات على لقاءات عامة ولقاءات مصـغرة سـاهمت في رفع سـوية الوعي بأهمية الانتخابات وضرورتها، ولربما كانت سبباً من أسباب المشاركة فيها.

- سير العملية ومراقبة الانتخابات من قبل الاعلام:

تم تغطية الانتخابات من قبل عدد من وسـائل الاعلام المحلية والمكتب الإعلامي في مجلس محافظة حلب الحرة والمكتب الإعلامي في شـبكة وصـل، كانت العملية محط اهتمام الناشـطين الاعلاميين في المنطقة وصفحات وسائل التواصل الاجتماعي.

بالرغم من اجراء الانتخابات في ثلاث دوائر منفصـــلة إلا أن فرز الأصـــوات تم في مقر مجلس البلدة المحلي، ولم تتم عملية الفرز في كل دائرة من الدوائر الانتخابية بشـــكل منفصـــل، نظراً لقلة عدد الأصـوات الموجودة في كل مركز. وتمت عملية الفرز بحضـور اللجنة الانتخابية والمرشحين وفرق المراقبة ووسائل الاعلام المحلية.

كما لوحظ عدم ورود أي عملية طعن بالمرشـحين العشـرة، إضـافة لعدم ورود أي طلب طعن إلى لجنة الطعون بعد فرز الأصوات واعلان النتائج الأولية، وتسمية المرشحين الناجحين.

وبذلك فقد سـارت العملية الانتخابية بسـلاسـة واضـحة من حيث الاجراءات المتبعة، و ما رافق العملية من تغطيات اعلامية وما تلاها من عملية فرز واعلانٍ للنتائج.

- مشاركة المرأة بالانتخابات:

من خلال مراجعة اللجان الانتخابية نتيجة احداث مراكز خاصـة بالنسـاء ومراكز خاصـة بالرجال، لوحظ مشاركة جيدة من قبل النساء في الانتخابات، وقد تم ترشح امرأة لعضوية المجلس ثم قامت بسحب طلب الترشح.

تقييم التجربة والتوصيات:

تعد هذه التجربة من حيث الشـكل تجربة يمكن البناء عليها، وبالرغم من عدم دورية اجراء هذه العمليات الانتخابية وشـكلانية اجراءاتها ونتائجها إلا أنها تشـكل من حيث المبدأ بديلاً مأمولاً يجب البناء عليه.

ومع أنها تمت في منطقة غير حيوية، ولم تســتهدف تجمعاً ســكانياً كبيراً كمدن اعزاز او الباب أو جرابلس إلا أنها حظيت باهتمام بالغ من قبل منظمات محلية ودولية، ما يعكس حالة تعطش لمثل هذه التجارب.

إلا أن اندضاج التجربة يتطلب تثبيت مواعيد دورية للانتخابات تشمل الدوائر كلها، ووضع اطار قانوني واضح وثابت تنبثق منه الاجراءات الادارية الناظمة لهذه العملية.

كما أن اقناع المواطنين بالمشاركة في هذه الانتخابات يتطلب جهداً وتوعية سياسية كبيرة، وتحقيق بنية مؤسـسـية راسـخة لهذه المجالس يضـمن أن تتحول إلى مؤسـسـات تقدم خدمات فعلية

وملموســـة لمجموع المواطنين، وأن يتم ترســـيخ فكرة الاختيار القائم على الكفاءة والابتعاد عن معايير الاختيار القائم على المحاصصة العائلية أو غيرها من أشكال المحاصصة.

المراجع:

- محمد ضياء الدين الريس (1952): النظريات السياسية الاسلامية، مكتبة دار التراث، ط7، القاهرة.
- صموئيل هنتنغتون (1993): النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية عبود، دار الساقي، بيروت.
- مكتب المؤسسات الديموقراطية وحقوق الانسان / منظمة الأمن والتعاون الأوربي (2012): دليل مراقبة الانتخابات، ط6، وارسو، بولندا.
- تقرير شبكة وصل.
- تقارير مراقبي الانتخابات.
- لقاءات مع الأستاذ حميد طه بعاج.

-Schmitter, P. C., & Karl, T. L. (1991). What democracy is... and is not. Journal of Democracy, 2(3), summer, 1991.

-Karl, T. L. (1990)" Dilemmas of democratization in Latin America. Comparative Politics, 23(1), Oct.

الملاحق

Syrian Arab Republic
Council of Free Aleppo Governorate

الحكومة السورية المؤقتة
مجلس محافظة حلب الحرة
اللجنة الانتخابية

قرار رقم / ١ /

- بناء على قرار السيد رئيس مجلس محافظة حلب الحرة رقم /٢٧/ ص والمؤرخ بتاريخ /١٢/ ٩/ ٢٠٢٠/ والقاضي بتشكيل لجنة انتخابية لمجلس تلعار المحلي.

- وبناء على اللائحة التنفيذية للإدارة المحلية

- وعلى اجتماع اللجنة الانتخابية

تقرر ما يلي

١- يفتتح باب الترشح لعضوية المجلس المحلي ابتداءً من تاريخ / ١٧ / ٩ / ٢٠٢٠ ولغاية /٢٣ / ٩ / ٢٠٢٠

٢- الشروط الواجب توفرها في المرشح:

١- أن يكون قد أتم الثامنة عشرة من عمره ومتمتعا بالأهلية القانونية

٢- غير محكوم بجناية أو بجنحة شائنة

٣- أن يكون من أهالي الدائرة الانتخابية وفق السجل المدني

٣- الأوراق المطلوبة

١- طلب ترشح وفق النموذج المعتمد

٢- صورة عن الهوية الشخصية أو ما يقوم مقامها

٣- صورة عن المؤهل العلمي

٤- صورة شخصية

٤- تقدم الطلبات في مقر المجلس المحلي في تلعار

رئيس اللجنة الانتخابية

-نسخة لمجلس محافظة حلب الحرة
-نسخة للمجلس المحلي في تلعار

CamScanner الممسوحة ضوئيا بـ

Syrian Arab Republic
Council of Free Aleppo Governorate
Directorate of Local Councils

الحكومة السورية المؤقتة
مجلس محافظة حلب الحرة
مديرية المجالس المحلية
اللجنة الانتخابية
تاريخ ٢٣/ ٩/ ٢٠٢٠

قرار رقم / ٣ /

- **بناء على قرار السيد رئيس مجلس المحافظة رقم /٢٧/ ص، والمؤرخ بتاريخ /١٢/ ٩/ ٢٠٢٠م . والقاضي بتشكيل لجنة انتخابية للمجلس المحلي لبلدة تلعار .**
- **وبناء على الصلاحيات الممنوحة للجنة بموجبه.**
- **ووفق قرار اللجنة رقم / ١ / والمؤرخ بتاريخ / ١٦ / ٩ / ٢٠٢٠م.**

نعلن أسماء السادة المرشحين لعضوية المجلس المحلي لبلدة تلعار.

- أ- دائرة غرور	ب – دائرة عويلين	ج- دائرة تلعار شرقي
١ - أحمد محمد طيب الياسين ٢- محمد خير محمد علي الأيوب ٣- مصطفى العبد الله المحمد المصطفى ٤- حسن محمد المصطفى ٥- محمد حسين المصطفى المحمود	١- كمال جمعة لطيف ٢- ناصر كمال حبيش ٣- فدوى علي الأحمد	١- علاء الدين جنيد ٢- وليد مصطفى الحسن

كما نعلن فتح باب الطعن أمام لجنة الطعون المعتمدة من السيد رئيس مجلس المحافظة لغاية يوم السبت ٢٦/ ٩ / ٢٠٢٠م.

- تقدم الطعون في مقر المجلس المحلي لبلدة تلعار أو عبر الإيميل الرسمي لمجلس محافظة حلب الحرة.
  free.alep.council@gmail.com

.2020/09/23

مجلس محافظة حلب الحرة رئيس اللجنة الانتخابية

نسخة الى :

- مجلس محافظة حلب الحرة.
- المجلس المحلي في تلعار.

قرار رقم / ٥ /

إن اللجنة الانتخابية وبناء على:

- **قرار السيد رئيس مجلس المحافظة رقم /٢٧/ ص والمؤرخ بتاريخ /١٢/ ٩/ ٢٠٢٠/ والقاضي بتشكيل لجنة انتخابية لمجلس بلدة تلعار وعلى الصلاحيات الممنوحة للجنة بموجبه.**
- **وعلى اجتماع اللجنة الانتخابية بتاريخ ٢٨ / ٩ / ٢٠٢٠ م.**

تقـــرر مايلي :

- **مادة /١/ :** يسمى كل من السيدات و السادة الواردة أسماؤهم أدناه لجان فرعية على صناديق مراكز الإقتراع المحددة في انتخابات مجلس بلدة تلعار المحلي وفق الآتي :

دائرة غرور	دائرة تلعار شرقي	دائرة عويلين
- مركز رقم / ١/: المدرسة الابتدائية مروان الحلو مصطفى رمضان طلال ضبعان خالد أسود - مركز رقم / ٢/: المدرسة الإعدادية حنان اعرابي خديجة عساف منال العلي يسرا عبدو	- مركز / ١/ : مدرسة تلعار شرقي الابتدائية عبد الرحمن محمد النايف يمامة العيسى فواز حسين الفجر منال جمعة	-مركز / ١/ : مدرسة عويلين الابتدائية ياسمين العبد الرحيم خالد حاميش حذيفة الحاج عثمان غيثاء الزين

- **مادة / ٢ /** : يبلغ هذا القرار من يلزم لتنفيذه .

٢٠٢٠/٩/٢٨

رئيس اللجنة الانتخابية

نسخة إلى:

- مجلس محافظة حلب الحرة.
- المجلس المحلي لبلدة تلعار.

Syrian Interim Government
Ministry of Local Administration and service
Council of Free Aleppo Governorate
N: 27 /S
Date: 12 /09/2020

الحكومة السورية المؤقتة
وزارة الإدارة المحلية والخدمات
مجلس محافظة حلب الحرة
الرقم: ٢٧/ص
التاريخ: ١٢ /٠٩/ ٢٠٢٠

قرار / ٦ /

- إن رئيس مجلس محافظة حلب الحرة

بناء على:

-قرار الحكومة السورية المؤقتة رقم(٣٢) تاريخ: ٢٠٢٠/٠٨/١٣.

-وعلى اللائحة التنفيذية للإدارة المحلية.

- وعلى كتاب مجلس محلي تلعار رقم(٩/ و) بتاريخ ٢٠٢٠/٩/١٠.

-وعلى مقتضيات المصلحة العامة وحسن سير العمل.

يقـــــرر ما يلي:

مادة ١: تشكيل لجنة انتخابات لمجلس تلعار مؤلفة من السادة التالية أسماءهم:

- رمضان رمضان رئيساً
- محمد خالد كنجو عضواً
- مصطفى الرحمو عضواً

مادة ٢: مهمة اللجنة إجراء العملية الانتخابية لترميم الشواغر في المجلس المحلي لبلدة تلعار وفق اللائحة التنفيذية للإدارة المحلية.

مادة ٣: تنهي اللجنة اعمالها وتقدم تقريرها للمكتب التنفيذي خلال مدة أقصاها ثلاثون يوماً.

مادة ٤: ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

رئيس مجلس محافظة حلب الحرة

أ. عبد الغني شويك

الأمين العام

م. محمد جلو

نسخة الى:

- وزارة الإدارة المحلية والخدمات
- المكتب التنفيذي -مجلس تلعار
- الأمين العام – الديوان-أصحاب العلاقة

قرار / ٨ /

-إن رئيس مجلس محافظة حلب الحرة

بناء على:

-قرار الحكومة السورية المؤقتة رقم(٣٢) تاريخ: ٢٠٢٠/٠٨/١٣.

-وعلى اللائحة التنفيذية للإدارة المحلية.

- وعلى قرار فرع حلب لنقابة المحامين رقم/١١/ تاريخ ٢٠٢٠/٩/١٤.

-وعلى مقتضيات المصلحة العامة وحسن سير العمل.

يقـــــرر ما يلي:

مادة ١: تشكيل لجنة طعون خاصة بانتخابات مجلس تلعار مؤلفة من السادة المحامين التالية أسماءهم:

- المحامي الأستاذ عمر طيجان رئيساً
- المحامي الأستاذ سروت باريش عضواً
- المحامي الأستاذ محمد حربلية عضواً

مادة ٢: مهمة اللجنة النظر في الطعون المقدمة اليها والبت فيها خلال العملية الانتخابية لبلدة تلعار وذلك وفق اللائحة التنفيذية للإدارة المحلية والقوانين النافذة.

مادة ٣: ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

الأمين العام

م. محمد جلو

رئيس مجلس محافظة حلب الحرة

أ. عبد الغني شويك

نسخة الى:

- وزارة الإدارة المحلية والخدمات/ رجاء الاطلاع.
- المكتب التنفيذي -لجنة انتخابات مجلس تلعار.
- الأمين العام – الديوان- أعضاء اللجنة.

مركز ماري للأبحاث والدراسات
MARI CENTER FOR RESEARCH & STUDIES